التقديم والتأخير وأثره في المعنى عند عبد القاهر الجرجاني

علوش علي *
جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت
allouche77@yahoo.com

الإرسال: 2020/02/16 **القبول:** 2021/08/05 **النشر:** 2021/09/30.

الملخص: لاشك أن العربية تزخر بفنون بلاغية متنوعة ، فكل مفردة لها مكانها ، كما لكلّ جملة تركيبها الخاص ، لكن قد يخرج النظم عن أصله المعروف ، فيتغير مكان المفردات في الرتبة للدلالة على معنى مقصود ، لهذا عدَّهُ الجرجاني بابٌ كثيرُ الفوائدِ لأنه يشتمل على أسرارٍ بلاغيةٍ دقيقةٍ عند إفادة التقديم والتأخير عدة أغراضٍ مختلفة ، فالجرجاني بذوقه الرفيع وحِسِّهِ المرهف أضاف لهذا الفن إضافاتٍ جديدة ، وهدف البحث الكشف عن هذه الإضافات.

. ماهي الإضافات التي تميَّزَ بها الجرجاني في مبحث التقديم والتأخير عن غيره ؟

الكلمات المفاتيح: التقديم ؛ التأخير ؛ أسرار ؛ بلاغية ؛ الدلالة..

Presentation and delay and its effect on meaning according to Abd El-Qaher El-Jarjani's

Abstract: There is no doubt that Arabic is rich in various rhetorical arts, so each vocabulary has its usual place, and each sentence has a special composition, but the systems may deviate from their usual origin, so the place of the vocabulary in the rank changes to denote a specific meaning. When the introduction and delay are informed of several different purposes, Al-Jarjani, with his high taste, added new additions to this art.

* **المؤلف المرسل**.

What are the additions that Al-Jarjani made in the field of introduction and delay and distinguished them from others?

Key words: introduction; Delay; Secrets; Rhetorical; indication.

1- مقدّمة: تُقَدّم بعضُ أجزاء الجملة في القرآن على بعضٍ ، ليس رغبةً في التغيير ، أو تفنناً في القول فحسب ، وإنما ناشئ ذلك عن اختلاف المعنى المراد ، فالكلام البليغ لا يجوز فيه التقديم لغرضٍ لفظيٍ فقط ؛ بل يكون مع هذا الغرض اللفظي هدف يتعلق بدلالة المعنى.

تعريف المصطلح وبيان أهميته:

أ- لغة:

التقديم: جاء في لسان العرب لابن منظور (ت711هـ) ، يقال: القَدَمُ والقُدْمَةُ: السابقة في الأمر ، وتقدَّم: كقدَّم ، وقدَّم واستقدم: تقدَّم.[1] ، وورد في معجم الوسيط: قَدَمَ: فلانٌ قدم قُدُماً: تقدَّم. و قَدُمَ قَدْمًا: شَجُعَ ، فهو قَدُومٌ ومقدامٌ ، وقَدُمَ القومَ قدْمًا ، وقُدُومًا: سبقهم فصارَ قدَّامهمْ. وفي التنزيل {**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**} (سورة هود 98) [2] ، نجد أن التقديم بمعنى السابق والمتقدم والأوّل .

التأخير: جاء في أساس البلاغة لـ" الزمخشري" (ت538 هـ) قوله:« ويُقال أخر: جاءُوا عن آخرهم ، وجاء في أُخريات الناس وجئتُ أخيرًا ».[3] ، وفي المعجم الوسيط « أخر : تأخر والشيء جعله بعد موضعه و الميعاد أجّله تأخر عنه جاء بعده ، وتقهقر عنه ولم يصل إليه »[4] ، فنجد أن كلمة أخّر تدل على المرتبة الأخيرة.

ب- اصطلاحًا: بدأ عبد القاهر بدراسة "التقديم والتأخير" كأهم وأبرز وسيلة تتعانق مع التراكيب النحوية ، إذ قلما نجد كلاما (نثرًا أو شعرًا) يخلو من تقديم أو تأخير ، فقد بدأ بالإشارة إلى أهمية المبحث بقوله: " هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرّف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قدم فيه شيء ، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان"[5] . فقد أبان عن أهمية المبحث ، وخطورة دوره في أداء الرسائل الجمالية المبتغاة من الكلام ، وهي وسيلة مقصودة لا تأتي عفوا أو اعتباطا ، لكن ألم يكن من المفترض أن يعرّف المبحث أولا ثم يثني ذلك بذكر أهميته ؟ إلا إذا اعتمدنا قوله: " وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان" تعريفا للمصطلح ، وهذا مالا يقبل ، إذ تعريف المصطلح أرحب من ذلك[6] .

والملاحظ أن عبد القاهر في ذكره لأهمية هذا المبحث، إنما يجمع لنا خصائصه ومزاياه في التراكيب، تأمل قوله: "واسع التصرف" تجده خير تعبير عما يؤديه هذا المبحث من دلالات في النحو والبلاغة، ويبرز في الذهن تساؤل مفاده " ألم يؤلف عبد القاهر هذا الكتاب في " دلائل الإعجاز القرآني"، فلم اختص الشعر هنا دون غيره في ذكره لأهمية المبحث؟ ألم يكن من المستساغ أن يقول: " ولا تزال تجد آية قرآنية يروقك مسمعها، ويلطف لديك موقعها، ثم تنظر فتجد سبب ... وهكذا إلى نهاية النص"؟، ولعل ذكره للشعر هنا اختصاصا، لأن معناه يشكل إذا داخله "التقديم والتأخير"، بينما تظل الآية القرآنية معطاءة وإن لم يستبن فيها وجه التقديم والتأخير[7].

بدأ عبد القاهر بدراسة "التقديم والتأخير" كأهم وأبرز وسيلة تتعانق مع التراكيب النحوية، إذ قلما نجد كلاما (نثرا أو شعرا) يخلو من تقديم أو تأخير، فقد بدأ بالإشارة إلى أهمية المبحث بقوله: " هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان"[8]. فقد أبان عن أهمية المبحث، وخطورة دوره في أداء الرسائل الجمالية المبتغاة من الكلام، وهي وسيلة مقصودة لا تأتي عفوا أو اعتباطا، لكن ألم يكن من المفترض أن يعرّف المبحث أولا ثم يثني ذلك بذكر أهميته؟ إلا إذا اعتمدنا قوله: " وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان" تعريفا للمصطلح، وهذا مالا يقبل، إذ تعريف المصطلح أرحب من ذلك[9].

1- أقسام التقديم والتأخير عند عبد القاهر:

يشرع عبد القاهر في التأكيد على أهمية المبحث، في ذكر تقسيم ابتكاري للتقديم والتأخير، والابتكار هنا في التسمية لا في النوع، لأن ما ساقه عبد القاهر كان معروفا ومعلوما لمن سبقوه دون أن يصطبغ هذه التسميات، فقد قسّم الجرجاني المبحث قسمين هما:

الأول: تقديم يقال إنه على نية التأخير، وقد جعله من قبيل تحرك الكلمات في الجملة سلبا وإيجابا مع احتفاظها بالحكم الإعرابي رغم هذا التحرك، أي ما يمكن تسميته بـ (حرية الموقع + ثبات الحكم الإعرابي). يقول عبد القاهر: " ذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك (منطلق زيد)، (وضرب عمرا زيد)، معلوم أن (منطلق) و(عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله، كما يكون إذا أخرت.[10]

أما **القسم الثاني:** فهو تقديم لا على نية التأخير، فالتقديم في هذا القسم يقتضي تغيير وتبديل الحكم الإعرابي بتغير موقع الكلمة في الجملة، فيقول عبد القاهر: " قولنا: (ضربت زيدا)، و(وزيد ضربته)، لم تقدم (زيدا) على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له "[11]، لكن التساؤل هنا: هل يكون الشكل النهائي للجملة في هذا القسم تقديما وتأخيرا؟ هل أصاب عبد القاهر إذ جعل هذا الشكل من قسمي التقديم والتأخير؟ ولعل الإجابة أن هذا الشكل النهائي للجملة هو شكل توالدي تناسلي جاء على الأصل المثالي للجملة، ولا يمت بصلة ما للتقديم والتأخير.

المهم أن عبد القاهر كان مجددا في تفريع التسمية الاصطلاحية "التقديم والتأخير" في هذه الجزئية[12].

2- أغراض التقديم والتأخير عند عبد القاهر:

كان لعبد القاهر في كتابه آراء وانتقادات لاذعة للنحويين، ونعى عليهم حصرهم لأهمية التقديم والتأخير في دائرة ضيقة هي "العناية والاهتمام"، ولا ندري السبب الحقيقي الذي جعله يتبرأ من عباءته النحوية ويتمسك بعباءة البلاغة في هذه الجزئية[13].

يقول عبد القاهر: " واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام" [14]، بل وشرع عبد القاهر في نقد سيبويه لحصره أغراض "التقديم والتأخير" في "العناية والاهتمام"، وذكرى أنه لم يذكر لذلك مثالا، رغم أن سيبويه ذكر في حديثه عن هذه الجزئية في " الكتاب" مثالا مفصلا هو (ضرب عبد الله زيد) وبنى رأيه على المغزى المتوقع من هذا المثال [15]. ولما نقل عبد القاهر رأي النحويين في أغراض " التقديم والتأخير"، جعل هذا الرأي على قسمين هما:

القسم الأول: إذا كان اهتمام الناس منصبا على (مفعول به)، أي إنسان يعيث في الأرض فسادا وعبثا فيقتل، فيكون سؤال الناس هنا عنه لا عمن قتله لأن عنايتهم بهذا المفسد أشدّ ومن ثمّ يقال للناس: (قتل الخارجي زيدُ) فيقدم المفعول لكون العناية به أشد، والسؤال عنه أكثر وأهم.

أما القسم الثاني: فإذا كانت عناية الناس منصبة على (فاعل) إنسان صاحب سيرة محمودة، فوقع منه فعل يشين مثل القتل، فيكون سؤال الناس هنا عنه لا عن الفعل أو المفعول، فيقال (قتل زيدٌ رَجُلاً)، فاهتمام الناس هنا بالفاعل (زيد)، بمن قتل (المفعول).

وهذا الرأي الذي نقله عن النحويين — والذي لم يعين واحدا منهم- فيه نظر من جهة أن القسم الثاني ليس فيه من أوجه التقديم والتأخير شيء، فالهيكل التركيبي للجملة جاء

متناسقا على القواعد المقررة كما يلي: (قتل + زيد + رجلا) (فعل + فاعل+ مفعول). فأين التقديم والتأخير الذي الغرض منه هنا العناية والاهتمام؟ وما تفسير استحسان عبد القاهر لهذا المسلك قوله: " فهذا جيد بالغ ، إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير"[16] ، فمن هذا النص يكون حل الإشكال ، فقوله: "مثل هذا المعنى" يدل على إشارة عبد القاهر إلى التقديم والتأخير المعنوي مع مراعاة حال المتلقي ، أي أنه يقصد المعنى في نفس المتلقي ، وحال هذا المعنى من التقديم والتأخير ، ولذا جاز عد القسم الثاني من التقديم والتأخير من وجهة نظر عبد القاهر.

وعبد القاهر بعد ذلك يتصدى بالإنكار على حصر غرض التقديم والتأخير في العناية والاهتمام فقط ، ويجعل التسليم بذلك من الأمور التي أدت إلى قلة شأن المبحث في نظر الناس ، يقول: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ ، وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك ، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم ، ولم تر ظنًّا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه" [17] ، ورغم الإنكار الواضح الذي يبديه الإمام على الأغراض الثابتة للتقديم والتأخير ، إلا أننا لم نجده يتصدى بالتحليل لهذه الجزئية فيقدم لنا تصورا خاصا بأسباب تلك العناية ، وهو الناقد للفعل النحوي في هذه الجزئية.

وهو في إنكاره لهذه الأغراض الجامدة كان محقا ، لأن هذا الحصر من شأنه أن يغتال جمالية المبحث ، فهو في إنكاره يوسع الدائرة لتشمل كل التقسيمات الشكلية. يقول: " اعلم أن من الخطأ تقسيم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض ، وأن يعلل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ، ولذاك سجعه ، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى"[18] ، من هذا نخلص إلى: أن عبد القاهر رغم إنكاره للفعل النحوي في شأن "التقديم والتأخير" من حصر أغراضه في "العناية والاهتمام" ، لم يكلف نفسه عناء البحث عن أغراض جديدة ، بل عاد وأقرّ بهذه الأغراض ، ولأنه نحوي الأصل ، فقد استبان له بعد المرمى وصعوبة الهدف ، فآمن بما هو كائن[19].

3- روافد التقديم والتأخير عند عبد القاهر:

وانتهاجا للنمط الذكي الذي اختاره الإمام لتبويب وترتيب كتابه ، جعل حديثه عن تفاصيل المبحث الدقيقة من خلال روافد هي لب هذا المبحث ، وقد تناول النحويون هذه الروافد بالتفصيل من الوجهة التركيبية فقط ، بينما دراسة الإمام من زاوية المعنى ومعنى

المعنى ، فخاض في هذه الروافد وفقا لنظرية النظم التي بوّب كتابه من أجل تأصيلها. وقد جعل الإمام هذه الروافد متمثلة في "الاستفهام" و"النفي" و"الخبر" و"النكرة" ، وهي روافد مهمة في إثراء جوانب المبحث ، ولذا سنفصل القول فيها كل على حدا.

أولا- الاستفهام:

بدأ عبد القاهر بالكلام على الاستفهام ، واختص من أقسام الاستفهام (أسمائه وأحرفه) فرعا واحدا هو الاستفهام بالهمزة ، ولعل ذلك مرده أنها أم الباب ، وكونها حرفا لا تأثير تركيبي له في الجملة التالية له ، بخلاف بقية أسماء الاستفهام وحروفه..

وقد قسّم عبد القاهر الاستفهام بالهمزة بحسب ما يليها كما يلي [(20)]:

1- إذا ولي الهمزة فعل كقولك: (أقلت هذا الكلام؟) كان الشك في حدوث الفعل أو عدم حدوثه.

2- إذا ولي الهمزة اسم كقولك: (أأنت ذهبت إلى زيد؟) كان الشك في الفاعل نفسه مع الإقرار بحدوث الفعل.

والأمران يختلفان بالطبع ، فليس البدء بالفعل كالبدء بالاسم ، يقول الإمام: "وما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم"[(21)] ، شرع عبد القاهر بعد ذلك في ذكر الأغراض المتوخاة من استخدام الهمزة في مبحث "التقديم والتأخير" ، فجعل من هذه الأغراض:

- **التقرير**: لأنك إذا قدمت الاسم بعد الهمزة كان الشك منك في تعيين الفاعل مع تقرير حدوث الفعل وثبوته ، ومنه قوله تعالى: ﴿**قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الأنبياء: 62] ، فهم هنا يقررون حدوث فعل الكسر الذي أصاب الأصنام ، لكن شكهم في الفاعل من هو؟ وذلك بخلاف البداية بالفعل بعد الهمزة إذ الشك الواقع يكون على الفعل نفسه لا على الفاعل لأن الفعل لم يثبت ، وبالتالي فلا فاعل على وجه الحقيقة.
- **الإنكار**: وهو إنكار الفعل إذا كانت البداية به بعد الهمزة ، مثل قوله تعالى: ﴿**أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾[الصافات153] ، فهذا إنكار للفعل لاستحالة ذلك في حق الله عز وجل ، أما إذا كانت البداية بالاسم بعد الهمزة كان الإنكار متوجها إلى الفاعل مع الإقرار بالفعل ، مثل قولك: (أأنت قلت هذا الشعر؟) ، فتجيب: لا فالإنكار هنا للفاعل لا للفعل لأن الفعل ثبت تحققه.

ملحوظة: قد يبدأ بالاسم بعد الهمزة وليس المراد من هذا الأسلوب إنكار الفاعل فقط بل إنكار الفعل من أصله ، ومثال قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ**

﴿حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[يونس59] ، يقول معلقا عبد القاهر: " معلوم أن المعنى إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك لأن يجعلوا في صورة من غلط ، فأضاف إلى الله تعالى إذنا كان من غير الله فإذا حقق عليه ارتدع "[22] ، فعبد القاهر يقرر أن البدء بالاسم بعد الهمزة لا يراد به إنكار الفاعل فقط بل إنكار الفعل من أصله ، وعلى هذا خرَّج الآية السابقة على معنى إنكار الفعل والفاعل لأنه من المستحيل أن يكون هناك إذن فيما يخص الأحكام من غير الله تعالى ، فإنكار الفعل والفاعل هنا هو المخرج لهذا الإشكال.

أ- تقديم الفعل بعد همزة الاستفهام:

فرّق عبد القاهر بين أمرين هما: البدء بالفعل الماضي بعد الهمزة ، والبدء بالفعل المضارع بعد الهمزة ، وما يؤدي إليه استخدام كل منهما في المعاني والدلالات.

فالابتداء بالفعل الماضي بعد الهمزة إنما غرضه التقرير أو الإنكار كما أوضحنا ، أما الابتداء بالفعل المضارع بعد الهمزة فإنما يدل إما على الحال أو الاستقبال ، مثل قولك: (أتقول ؟) أو (أأنت تقول ؟) فإذا أردنا الحال كان المعنى شبيها بما حدث وتولد من دلالات حين البدء بالفعل الماضي بعد همزة الاستفهام ، من حيث الدلالة على التقرير.

فمثلا قولك: (أتبني هذه الدار ؟) فأنت هنا تقرر الفعل لا الفاعل ، ولو قلت: (أأنت تبني هذه الدار ؟) كان تقريرك للفاعل مع تيقنك بثبوت الفعل ، وعليه قوله تعالى: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ**﴾ [هود28].

أما إذا أردنا الدلالة على الاستقبال من تقديم الفعل المضارع بعد همزة الاستفهام ، كان الإنكار هو السبيل إلى ذلك ، مثل قولك: (أتخرج في هذا الوقت ؟) فأنت تتحدث عن فعل مستقبلي هو فعل (الخروج) ، وتنكر على من سيقوم بالفعل قيامه به ، فدللت بهذا الإنكار على الاستقبال ، وذلك بتقدم المضارع بعد همزة الاستفهام.

ونخلص من هذا إلى: أن الابتداء بالفعل بعد الهمزة يؤدي إلى إنكارك حدوثه أصلا ، بينما ابتداؤك بالاسم بعد همزة الاستفهام على معنى إنكار الفاعل وعدم تعيينه مع الإقرار بحدوث الفعل ، وقد جعل عبد القاهر لهذا الإنكار أسبابا هي[23]:

1- عدم الاستطاعة وعدم القدرة على القيام بهذا الفعل ، كقولك: (أأنت تمنعني ؟).

2- عدم الاختيار، فتجعل الفعل لا يجيء من الفاعل ولا يختاره، مثل قولك: (أهو يسأل فلانا؟) هو أرفع همة من ذلك.

3- صغر القدر وفقر الهمة، لدناءة نفس الفاعل، فلا يستطيع القيام بالفعل كقولك(أهو يرتاح للجميل؟ هو أقصر همّة من ذلك).

ب- تقديم المفعول بعد همزة الاستفهام:

تحدث عبد القاهر بعد ذلك عن فرع من تقديم الاسم بعد همزة الاستفهام وهو تقديم المفعول، فجعل كل ما انطبق على تقديم الاسم من دلالات هو نفسه ما يحكم تقديم المفعول بعد الهمزة، فمثلا قولك: (أزيداً تضرب؟) الإنكار هنا يقع على المفعول (زيد) أن يكون بمثابة أن يضرب، أو بموضع أن يجترأ عليه، ومن أجل ذلك قدم غير في قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا**﴾ [الأنعام 14]، فكان له من الحسن والمزية والفخامة ما تعلم أنه لا يكون لو أُخِّرَ فقيل: أأتخذُ غير الله وليًّا، و أتدعون غير الله، لأنه حصل بالتقديم معنى قولك أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً[24]، فقدّم المفعول بعد همزة الاستفهام إنكاراً أن يكون المتخذ غير الله، مع الإقرار بفعل الاتخاذ.

وخلاصة القول: أن عبد القاهر تناول سياق الاستفهام في تقاطعاته مع سياقات التقديم والتأخير، وهي سياقات دلالية بالمقام الأول، أي في جانب المعنى، ولا يكاد يخرج منها سياق تقديم وتأخير رتبي سوى تقديم الاسم المفعول بعد همزة الاستفهام.

تلك هي أهم آراء الإمام فيما يتعلق بتوظيف الاستفهام بالهمزة في سياقات التقديم والتأخير.

ثانيا- النفي:

النفي في اللغة يكون بأحرف وأدوات عدة منه (لا النافية، ولم ولما الجازمتين، ولن الناصبة، وما النافية، وليس)، وقد تناول الإمام النفي كرافد مهم من روافد التقديم والتأخير ومدار النفي في هذا المبحث هو كون الفعل حادثا أم غير ذلك.

أ- تقديم الفعل بعد النفي:

وقد قسّم الإمام النفي بحسب ما يلي حرف النفي على قسمين هما [25]:

القسم الأول: إذا ولي حرف النفي فعل، مثل قولك: (ما ضربت زيدا) كان المعنى أنك ما قمت بهذا الفعل، لأن الفعل لم يتم أصلا، فقد نفيت فعلا لم يثبت أنه مفعول.

أما القسم الثاني: إذا ولي حرف النفي اسم، مثل قولك: (ما أنا ضربت زيدا)، كان المعنى أنك ما قمت بفعل الضرب، لكنك تثبته لأحد غيرك، فقد نفيت فعلا ثبت أنه مفعول، وعلى

هذا فالنفي في القسم الأول نفي إطلاق، لأن الفعل لم يثبت وقوعه، بينما هو في القسم الثاني غير ذلك لثبوت الفعل، وعدم تعيين الفاعل.

وقد أشار عبد القاهر في أثناء بحثه لهذه الجزئية إلى أمرين هما [26]:

الأول: إذا كان الفعل بعد حرف النفي جاز لك أن تعطف بنفي على النفي فتقول: (ما قلت هذا الشعر ولا قاله أحد من الناس)، وذلك أنك نفيت الفعل أصلا ولم تثبت له وجودا، ثم نفيته عن الناس، لكن نفي النفي اقتضى إثبات قول الشعر إلى واحد من الناس. أما إذا كان الاسم هو المبتدأ به بعد النفي وركب عليه نفي آخر كقولك: (ما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد)، فقد نفيت الفاعل مع إثبات وجود الفعل لغير الفاعل، ثم ركبت على النفي نفيا فنفيت ما أثبته أولا أي ركبت نفيا على إثبات، وإثباتا على نفي، ولذا جعل من مثل هذا الأسلوب عنوانا لرداءة الاستخدام والنظم.

أما **الأمر الثاني**: فيختص بتركيب النفي مع الاستثناء، أو ما يسمى الاستثناء المنفي، فلو قدمنا الفعل بعد النفي مع تركيبه مع الاستثناء بإلا مثل قولنا: (ما قلت إلا شعرا)، فهذا كلام مستقيم، بينما لو قدمنا الاسم بعد النفي مع تركيبه مع الاستثناء بإلا فقلنا: (ما أنا ضربت إلا زيداً)، كان الكلام فاسدا من جهة أنك نقضت النفي بالاستثناء، بمعنى : أنك لما قدمت الاسم بعد النفي نفيت الفعل عنك وأثبت أنه واقع، ثم لما أدخلت عليه أداة الاستثناء (إلا) كان ذلك يقتضي إثباتا لك بفعل الضرب، فينتقض نفيك الأول بإثباتك اللاحق، وهذا ما لا يكون بحال، فكيف نجمع بين النفي والإثبات لفعل واحد في ذات الوقت.

وهاتان الإشارتان في غاية الذكاء من الإمام لأنهما تكشفان بجلاء عن عمق إدراكه وسمو ذوقه، وغوصه في معاني التراكيب، وتفرده بحسن الاستنباط.

ب_ تقديم المفعول بعد النفي:

انتقل الإمام بعد ذلك للحديث عن لطيفة أخرى هي تقديم المفعول وتأخيره بعد النفي فإذا قلت: (ما ضربت زيدا)، كان الحال مثلما هو في تقديم الفعل بعد النفي، أي نفي الفعل لكونه معدوما في الأصل لأنه فعل غير مفعول، لكن عبد القاهر يقرر هنا غير ما قرره في دلالات تقديم الفعل بعد النفي، فقد قرر أن الفعل إذا تعدى إلى مفعول، كان نفيك له هو نفي لكون الفعل وقع منك على المفعول، أي نفي الفاعلية مع إثبات الفعل ووقوعه على المفعول. وهذا الذي ذهب إليه مخالف لما سبق وأن قرره في حديثه عن تقديم الفعل بعد النفي، يقول: "فإذا قلت: (ما ضربت زيدا) فقدمت الفعل، كان المعنى أنك نفيت أن يكون وقع ضرب منك على زيد ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا" [27].

أما إذا قدمت الاسم المنصوب (المفعول) بعد النفي فقلت: (ما زيدا ضربت) كان المعنى إثبات فعل الضرب لك ، مع نفي تعيين المفعول به هذا الفعل ، أي نفي الفعل عن المفعول وإبهامه ، ولذا يجوز في الضرب الأول أن تقول معمما النفي: (ما ضربت زيدا ولا أحدا من الناس) لكونك نفيت عن نفسك فعل القيام بالضرب ، مع إثبات الفعل لغيرك ، فلذا صح العطف هنا. بينما لا يجوز ذلك في الضرب الثاني ، فلا يجوز أن تقول: (ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس) ، فهذا يحمل تناقضا في طياته.

ويشير الإمام إلى تركب النفي مع ما ينقضه وهو (الإثبات) كقولك: (ما ضربت زيدا ولكني أكرمته) ، فهذا التركيب يصح لكونك نفيت فعل الضرب مع كونه واقع ، لكنك استدركت على النفي فأثبت لك فعلا آخر وهو الإكرام. ولا يصح ذلك حين تقدم الاسم المنصوب بعد النفي فلا يجوز أن تقول: (ما زيدا ضربت ولكني أكرمته) ، وذلك لأن معنى الكلام أنك لم تخص (زيدا) بالضرب ، ونفيت تعيينه به ، فكيف تستدرك عليه وتثبت له فعل الإكرام ، والوجه الصحيح للكلام ، (ما زيدا ضربت ولكن عمرا) فتوحد الفعل ليصح استدراكك عليه[28].

ج- تقديم الجار والمجرور بعد النفي:

يقول عبد القاهر : وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب ، فإذا قلت:(ما أمرتك بهذا) ، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر= وإذا قلت :(ما بهذا أمرتك) ، كنت قد أمرته بشيء غيره[29].

ثالثا – الخبر:

الخبر في البلاغة هو ما احتمل الصدق والكذب بالمطابقة للواقع المحال إليه ، وهو المحكوم به ، وقد استعان الإمام بهذا الرافد لتشييد صرح التقديم والتأخير إلى جانب الروافد الأخرى.

بدأ عبد القاهر حديثه عن الخبر ودوره في " التقديم والتأخير" بكلمة جميلة تحمل في طياتها معان كثيرة ، يقول: " اعلم أن الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى ، قائم على مثله في الخبر المثبت" [30] . ألا يتضح هنا من كلامه القصد إلى شيء ما ؟ إن عبد القاهر هنا يقصد المعنى ، ويدور في فلكه ويبغيه من وراء ذلك ، لكنه ليس المعنى في ذاته ، المعنى الشرف أو الخسيس ، لكنه المعنى المبتغى من وراء التراكيب ، المعنى نتاج التزاوج بين النحو والبلاغة ، بين التراكيب ومعانيها.

يشرع الإمام بعد ذلك في الحديث عن الخبر ، ويرى أننا لو أردنا أن نتحدث عن فاعل ما فقدمنا ذكره ، ثم تليناه بالفعل الذي قام به فنقول: (زيد قد فعل) و (أنا فعلت) فإن قصدك من ذلك هو الفاعل (معنى) ، وليس قصدك هنا الفاعل (رتبة).

يقول عبد القاهر: " فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل ، فقدمت ذكره ، ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت ، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل " [31].

لكن عبد القاهر يجعل المعنى المتولد من قصدية هذا الأسلوب على قسمين هما:

الأول: واضح لا غموض فيه ، وهو أن يكون الفعل لفاعل منصوص عليه دون غيره وانفراده بهذا الفعل دون سواه ، مثل قولك: (أنا كتبت هذه الورقة)، و(أنت قمت بهذه الزيارة)، ويتضح هنا في هذا القسم تخصيص ضمائر المتكلم والمخاطب بهذا الفعل ، فهما مما يساعد على أداء هذا المعنى المقصود.

أما **القسم الثاني** : وهو أن يكون الفعل لفاعل ما دونما تخصيص له ، فالفعل مثبت لفاعل غير معين ولا مخصص ، مثل قولك: (هو كتب هذه الورقة)، فاستخدام ضمير الغائب هو الذي سوغ عدم تعيين هذا الفاعل (معنى) وليس (رتبة).

إن الإمام هنا لما تحدث عن تقديم الاسم المخصص بالذكر كان يتحدث عن تقديم رتبي بمعنى أن هذا الاسم المقدم سيصير (مبتدأ به)، والفعل المثبت له بعده هو الخبر الرتبي (خبر جملة فعلية)، كذلك كان هذا التقديم أيضا (معنويا)، بمعنى الإقرار بهذا الفعل لهذا الفاعل ، وتخصيصه بالفعل ، أو عدم تخصيصه وتعيينه بهذا الفعل.

وعبد القاهر في القسم الأول قصر الفاعلية على الذات المفردة دون غيرها وذلك باتخاذ ضميري المتكلم والمخاطب وسيلة لذلك ، وجعلها مسندا إليهما أي (مبتدأ).

بينما في القسم الثاني أثبت الفعل لفاعل ما ، مع التركيز على إثبات هذا الفعل والتنبيه على ذلك دون التعريض بغير الفاعل ، أو الحط من شأنه ، وقد تحقق له ذلك باستخدام (ضمير المخاطب) مصدرا به الكلام مسندا إليه (مبتدأ به).

وهذا الذي ذهب إليه عبد القاهر من استخدام الضمائر في تأدية هذا المعنى ، ليس معناه قصر هذا الأداء على هذه الضمائر ، بل أنه عمم ذلك لما أشار إلى تقديم الاسم المراد تقديمه وبناء الفعل عليه ، وعلى هذا فإن كل اسم ابتدئ به في صدارة الكلام يستلزم من الفعل المبني عليه بعده ضميرا يعود على المبتدأ ، هذا الضمير هو ما يحدد خط سير الاسم من حيث كونه متكلما أو مخاطبا أو غائبا ، وبالتالي يتحدد مسار المعنى الذي أراده عبد القاهر من وراء هذا الأسلوب.

ويشير عبد القاهر إلى أنه لم يتفرد بذكر هذا الأسلوب بل سبقه إليه إمام النحويين سيبويه في " الكتاب" ، يقول عبد القاهر: "هذا الذي ذكرت لك من أن تقديم المحدث عنه يفيد التنبيه له ، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول الذي قدم فرفع بالابتداء ، وبني الفعل

الناصب كان له عليه ، وعدي إلى ضميره فشغل به ، كقولنا في (ضربت عبدَ الله) و(عبدُ الله ضربته) فقال: وإنما قلت: عبد الله فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء" [32].

وعبد القاهر يجعل من تقديم الاسم (المسند إليه) وبناء الفعل عليه ، مع وجود ضمير عائد على المتقدم أبلغ من سياقه مجردا من التقديم ، يقول: "ليس إعلامك الشيء بغتة غفلا مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه ، والتقدمة له ، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن هنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار" [33] ، واستشهد عبد القاهر بالكثير من الآيات القرآنية على رأيه الذي ساقه في هذه الجزئية.

وقد عدد عبد القاهر مواطنا يكثر فيها تقديم المحدَّث عنه (المسند إليه) والغرض منه تأكيد الخبر وتحقيقه له هي [34]:

1- عند إنكار منكر ، نحو قوله تعالى:﴿**وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [آل عمران78] ، فقد وردت هذه الآية في الرد على إنكار المنكرين لهذا الدين ، فجاء تقديم المحدَّث عنه تأكيداً لهذا الفعل.

2- فيما اعترض فيه شك ، وهو سوق الخبر على وجه الشك أو التردد في أمر ما.

3- في تكذيب من ادعى أمراً ما ، نحو قوله تعالى:﴿**وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ**﴾ [المائدة61] ، فقولهم: (آمنا) دعوى لنفي صفة الكفر عن أنفسهم وهذا كذب.

4- في استحالة القياس على مماثل ، مثلما قاس الكفار على صفة الخلق للخالق ، فوصفوا آلهتهم بالخلق افتراء ، وهذا قياس فاسد ، لأنهم يعبدون ما خلق بأيديهم ، فكيف يكون المخلوق خالقا؟ وعليه قوله تعالى: ﴿**وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ**﴾ [الفرقان3].

5- ما جاء على خلاف المعتاد ، وذلك ممن علم حاله ، وثباته على صفة ما أو على فعل ما ، ثم أخبر عنه بما يناقض ذلك ، فلا يصدق كقولك(ألا تعجب من فلان؟ يدعي العظيم ، وهو يعيى باليسير ، ويزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى شيء).

6- في الوعد والضمان كقولك: (أنا أقوم بهذا الأمر عنه ، أنا أكفيك ، أنا أعطيك).

7- في المدح ، فالمدح يمنع السامع من الشك في الممدوح ، ويبعده عن الشبهة كقولك(أنت تعطي الجزيل..).

ويرى الإمام أنه فيما عدا هذه المواطن يؤتى بالفعل ثم يبنى عليه الاسم ، وذلك إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر ، يقول: "إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه ، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم ، فإذا أخبرت بالخروج عن رجل من عادته أن يخرج في الغداة قلت: (قد خرج) ولم تحتج إلى أن تقول: (هو قد خرج) ، ذلك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع ، فتحتاج أن تحققه ، وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدَّث عنه"[35] . ويحسن بناء الفعل على اسم في حالة عدم الشك في الفعل أو إنكاره ، إذا كان الكلام في جملة حال ، فنقول: (جئته وقد ركب) ، وذلك لأن حكم المعنى يتغير في هذا الموضع ، ويصير إلى الشك ولو بقدر بسيط.

ويصف عبد القاهر هذا الأسلوب بقوله: "هذا وهو كلام لا يكاد يجيء إلا نابيا ، وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبني الفعل عليه كقوله:

قد أغتدي والطير لم تَكَلَّمِ

فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال ، مضارعا ، لم يصح إلا مبنيا على اسم كقولك: (رأيته وهو يكتب)" [36] . والمعنى لا يستقيم إلا على هذا المنوال ، وهو ما استخدمه النص القرآني في آيات كثيرة وهو أبلغ. أما في الخبر المنفي ، فالأمر يقتضي الصنيع نفسه ، كقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ**﴾[المؤمنون59] ، فهذا أبلغ في تأكيد نفي الإشراك عنهم ، ممّا لو قيل :(**والذين لايشركون بربهم ، أو بربهم لايشركون**) لم يفد ذلك[37] .

تقديم "مثل" و"غير":

يرى الإمام أن "مثل" و"غير" لابد من أن يلازما التقديم لأنهما بحسب ما يضاف إليهما فهما على معنى هذا الذي يضافا إليه ، ومن كان مثل الاسم في الحال والصفة.

يقول الإمام: " ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم (مثل) و (غير)". فـ (مثل) تومئ إلى الخبر المثبت وتقديم الاسم ثم بناء الفعل عليه ، و(غير) تومئ إلى الخبر المنفي ، وتقديم الاسم وبناء الفعل المنفي عليه ، وما يتولد من كل منهما من دلالات.

ويشير عبد القاهر إلى استخدام العرب لهذين الاسمين ، وحكمهم بعدم استقامة المعنى إذا لم يقدما دوما ، فعدم الابتداء بهما وتقديمهما وبناء الفعل عليهما ، يجعل الكلام مقلوبا عن جهته ، ومغيرا عن صورته ، كما أنهما لا يدلان ، أبدا إلا على معرفة ، لأنهما مضافان إلى معرفة دائما.

ويضع عبد القاهر في نهاية حديثه عن الخبر كرافد مهم من روافد "التقديم والتأخير" دستورا حاكما مفاده: أنه لا يجوز أن يفيد الاستفهام معنى لا يفيده الخبر ، لأن الاستفهام هو في

حقيقة الأمر استخبار ، أي طلب الخبر من المخاطب ، ولذا كان محالا أن يختلف المعنى بين التقديم في الاستفهام والتقديم في الخبر ، ولذا يقول الإمام: "كان محالا أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخبارا عن المعنى على وجه لا تكون هي إذا نزعت منها الهمزة إخبارا به على ذلك الوجه فاعرفه"[38].

كانت تلك هي آراء الإمام المبثوثة حول التقديم والتأخير في الخبر بنوعيه ، وما يسهم به هذا الرافد من تدعيمات لمبحث " التقديم والتأخير".

رابعا- النكرة:

وللنكرة أحكام تركيبية وأحكام دلالية متعددة ، وعبد القاهر يجعل أمر النكرة من حيث التقديم والتأخير على شقين هما:

أولهما: تقديم الاسم النكرة وبناء الفعل عليه ، **وثانيهما**: تقديم الفعل على الاسم النكرة ولكل منهما أحكام ومعنى نوضحها كما يلي:

الشق الأول: تقديم الاسم النكرة وبناء الفعل عليه ، يرى عبد القاهر أن تقديم الاسم النكرة وبناء الفعل عليه يتطلب النظر فيه من وجهين: **أولهما تقديمه بعد الاستفهام ، والوجه الثاني تقديمه في الخبر** ، أما تقديم الاسم النكرة بعد الاستفهام ، فإن الغرض منه السؤال عن جنس هذا الاسم ، يقول الإمام: "فإن قدمت الاسم وقلت: (أرجل جاءك ؟) فأنت تسأله عن جنس من جاءه أرجل هو أم امرأة ؟ ، ويكون هذا منك إذا علمت أنه قد أتاه آت ، لكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي " [39].

أما تقديمه في الخبر فمبني على حكمه في التقديم بعد الاستفهام ، يقول عبد القاهر: " وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فابن الخبر عليه"[40].

ويستطرد عبد القاهر بالتحليل ليشمل مثلا عربيا تناوله النحويون بالدرس في باب مسوغات الابتداء بالنكرة ، وهو قولهم: "شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ" ، لكن الإمام يتناوله هنا ليس تناول النحوي — وهو نحوي بالفعل- بل تناول البلاغي المدقق الباحث في جوهر التركيب ، وعميق المعنى. فهو يرى أن المراد من هذا المثل: " أن يعلم أنَّ الذي أهرَّ ذا الناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول: (رجل جاءني)، تريد أنه رجل لا امرأة". فهو يخرج المثل على ما تولد من معاني من تقديم الاسم النكرة في الخبر وبناء الفعل عليه.

ويرى عبد القاهر أن قول النحويين في هذا المثل بأن المراد : (ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ) حملا على النفي والاستثناء ، فيه نظر ، لأن القصد فيه هو الإخبار عن جنس هذا الذي أهر ذا الناب أهو من جنس الخير أم من جنس الشر ؟ ، فالنكرة على أصلها لدلالاتها على واحد من الجنس إلا أن القصد هنا لم يقع إلى كونها واحدا من هذا الجنس ، كذلك فإن قصر الفعل لا يكون إلا

على معلوم، كما أن التنبيه لا يكون إلا على معلوم، فالابتداء بالنكرة – غير مقصود بها الجنس- محال من جهة المعنى، لأنك قدمت النكرة للتنبيه عليها، والتنبيه لا يكون إلا على معلوم.

بينما نجد السكّاكي ذكر أهمَّ غرض في باب التقديم والتأخير، وهو إفادة التخصيص واشترط لذلك ثلاثة شروط:

أولا: أن يجوز تقدير كون المقدّم في الأصل مؤخراً، على أن يكون فاعلا في المعنى فقط كقولك: أنا عرفت، فإنه يجوز أن تقدر أن أصله: عرفت أنا، على أن (أنا) تأكيد للفاعل الذي هو التاء في عرفت فقدم (أنا) وجعل مبتدأ[41].

ثانيا: أن يقدر كون النظم كذلك، نحو : عرفت أنا، ثم يقدم فيقال : أنا عرفت، فالكلام في الاصل مؤخرً على أنه فاعل فقد في المعنى، ثم قدم الفاعل لإفادة التخصيص [42]

ثالثا: أن لا يمنع من التخصيص مانع [43].

وإذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يفيد التقديم والتخصيص، بل يفيد تقوية الحكم فخرجت بالشرط الاول المعرفة عن إفادة التخصيص لانتفاء جواز التقدير كونها مؤخرة على أنها فاعل معنىً فقط، فتقديمها يفيد التقوي [44].

وقد استثنى السكاكي من ذلك النكرة، فتقديمها يفيد التخصيص إلا إذا منع مانع نحو: رجل جاء، إن قدر أن أصله : جاءني رجلا، لا على أن (رجلا) فاعل (جاءني) بل على أنّه بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في (جاءني) [45].

فاشترط السكاكي هذه الشروط ذلك لأن : النكرة في مثل قولهم رجل قام، لابد فيها من مصوغ للابتداء بها، وقدرت على أنها فاعل مؤخر في المعنى بالبدلية لتفيد التخصيص عند التقديم ليكون مصوغا للابتداء بها.

وأمّا المعرفة الظاهرة في مثل قولهم (زيد قام) فلا حاجة فيه إلى هذا التقدير، وبقيت المعرفة على حالها وقلنا إن تقديمها للتقوي فقط .

وأمّا الضمير في مثل قولهم (أنا قمت) فالسر في جواز إفادته التخصيص أنه لو أُخِّرَ لجاز العطف بالمشاركة، وعند تقديم الضمير يمنع التقديم العطف المفيد للمشاركة، ونفي المشاركة تخصيص، فمتى وجدت هذه الاعتبارات في الضمير يكون تقديمه للتخصيص وإلا كان للتقوي [46].

فالجرجاني يعول على حرف النفي، فإن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص مطلقا، وإن لم يتقدم حرف النفي أفاد التقديم والتخصيص أو التقوية، أما السَّكّاكي فلا ينظر

إلى حرف النفي ، ولكن ينظر إلى حالة المسند إليه من كونه معرفة ظاهرة أو ضميرا أو نكرة بغض النظر عن حرف النفي.

ومنه يتبين إدراك عبد القاهر الجرجاني لسياقات التقديم والتأخير قائماً على نظرة عميقة إلى عنصرين قائمين في الصياغة ، هما: الثابت والمتغيّر ، يتمثل الثبات في تواجد أطراف الإسناد وما يتصل بها من متعلّقات ، أما المتغير فيتمثل في تحريك بعض هذه الأطراف من أماكنها الأصلية ؛ لأن اللغة العربية لا تلتزم بحتميةٍ في ترتيب أجزاء جملها ، وينتج عن هذين العنصرين ما يسمى بالمعنى والدلالة ، فالمعنى لا يختلف سواء قدّمنا أو أخرنا ، بينما يحدث التغيّر في الدلالة ذاتها[47].

4. خاتمة: ونخلص: إلى نتيجة حتمية هي أننا لا نجد بلاغيا وقف وقفة متأنية عند هذه الظاهرة التركيبية وكشف عن أسرارها البلاغية ودواعيها النفسية كعبد القاهر الجرجاني فتناولها تناول من يرى فيها اختيارا حرا من المبدع ، يعمد إليه ابتغاء مطالب فنية وأغراض بلاغية وأسرار تعبيرية لا تكاد تتناهى. تلك هي آراء الإمام حول روافد "التقديم والتأخير" ، وبيان أهمية تلك الروافد في إثراء جوانب المبحث ، كما نستنتج أن ترتيب " التقديم والتأخير" عند عبد القاهر على هذا النحو ، وانفراده بهذا الترتيب لهو دليل على براعته ، فالجرجاني عودنا في كتابه ألا يأتي بشيء اعتباطا.

قال الإمام في معرض حديثه عن تقديم النكرة: " لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر ، وذاك أن الاستفهام استخبار" ويقول: " المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام ، هو أنك تطلب أن يوفقك في معنى تلك الجملة ومؤداها على إثبات أو نفي"

من هذين النصين نلمح إشارة خفية تمنحنا بعضا من السر في هذا الترتيب على هذا النحو ، فعبد القاهر يجعل من (الاستفهام) مفتاحا للإجابة ، والإجابة في حقيقة الأمر هي (الخبر)، هذه الإجابة تحتمل (الإثبات) أو (النفي). وتأسيسا على ذلك جاء أول مباحث التقديم والتأخير عنده (الاستفهام)، ثم تلي ذلك (النفي) وهو احتمال الخبر المستفهم عنه للكذب ، ثم يليه الخبر المستفهم عنه ، والذي يحتمل الصدق (الإثبات) ، ثم رتبت النكرة على سياق المباحث الثلاثة السابقة لكون الاسم فيها لابس المعرفة ، فكان لزاما عليه استكناه دلالات النكرة في تقاطعات سياقاتها الدلالية مع (الاستفهام) ثم مع (النفي) ثم مع (الخبر) بنوعيه.

تلك هي أهم الجزئيات المتعلقة بجهود الإمام عبد القاهر الجرجاني في مسألة للتقديم التأخير في كتابه "دلائل الإعجاز" والتي انطلق فيها من أساس نحوي فلسفي في أحايين

كثيرة ، واستطاع توظيف كل ما لديه من معارف لخدمة هدفه النبيل وهو التأصيل لنظرية "النظم" وقد تأتى ذلك له بالفعل.

5- الهوامش والإحالات:

[1] ابن منظور: لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 2000م ، ج12 ، ص466 ، (مادة قدم).
[2] مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، جمهورية مصر العربية ، ط4 ، (1425 هـ/2004م) ، ص719.
[3] الزمخشري: أساس البلاغة ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، (1419هـ/ 1998م) ، ج1 ، ص22 ، (مادة آخر).
[4] مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، جمهورية مصر العربية ، ط4 ، (1425 هـ/2004م) ، ص8.
[5] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، تعليق: محمد شاكر ، دار المدني بجدة ، ط3 ، (1413 هـ/1992م) ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ص 160.
[6] أسامة عبد العزيز جاب الله ، ط2009 ، أسلوب التقديم والتأخير رؤية جمالية ، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر ، ص148.
[7] المرجع نفسه ، ص149.
[8] ينظر: عبد لقاهر الجرجاني ، (1413 هـ/1992م) ، دلائل الإعجاز ، تعليق: محمد شاكر ، دار المدني بجدة ، ط3 ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ص 160.
[9] أسامة عبد العزيز جاب الله ، ط2009 ، أسلوب التقديم والتأخير رؤية جمالية ، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر ، ص148.
[10] عبد لقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص160.
[11] المرجع نفسه ، ص 107.
[12] ينظر: أسامة عبد العزيز جاب الله ، أسلوب التقديم والتأخير رؤية جمالية ، ص150
[13] ينظر: المرجع نفسه ، ص نفسها
[14] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص107.
[15] ينظر: أسامة عبد العزيز ، أسلوب التقديم والتأخير رؤية جمالية ، ص150.
[16] ينظر: عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، ص108.
[17] نفسه ، ص 110.
[18] ينظر: أسامة عبد العزيز ، أسلوب التقديم والتأخير ، ص 152.
[19] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 111.
[20] نفسه ، ص 112.
[21] نفسه ، ص 115.
[22] ينظر: المرجع ، نفسه ص118.

[23] ينظر: المرجع نفسه ، ص 124.

[24] أحمد أحمد بدوى ، من بلاغة القرآن ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، (د ط) ، 2005م ، ص91.

[25] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 125.

[26] ينظر: المرجع نفسه ، ص 126

[27] ينظر: المرجع نفسه ، ص 127.

[28] المرجع نفسه ، ص نفسها.

[29] نفسه ، ص 128.

[30] نفسه ، ص نفسها.

[31] نفسه ، ص 132.

[32] ينظر: المرجع نفسه ، ص 133.

[33] نفسه ، ص 135.

[34] نفسه ، ص 136.

[35] نفسه ، ص 141.

[36] نفسه ، ص 142.

[37] ينظر: عبد العزيز عتيق ، في البلاغة العربية علم المعاني ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ط1 ، (1430هـ/2009م) ، ص139.

[38] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 144 ، 145.

[39] عبد العزيز الملوكي ، (2014) ، الأسلوب في القرآن الكريم ، سورة البقرة أنموذجا ، عالم الكتب الحديث إربد-الأردن ط1 ، ص122.

[40] مسعود بودوخة ، (2015) ، الأسلوبية والبلاغة العربية مقاربة جمالية ، بيت الحكمة ، ط1 ، ص141.

[41] ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر السكاكي ، (1987) ، مفتاح العلوم ، تح: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، ص 221.

[42] نفس المرجع ، ص 221.

[43] الخطيب القزويني ، (1993) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي ، المكتبة الازهرية ، ط3 ، ج2 ، ص 63.

[44] ينظر: المرجع نفسه ، ص 221.

[45] ينظر: السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 224.

[46] ينظر: الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ج2 ، ص 61.

[47] ينظر: محمد عبد المطلب ، البلاغة والأسلوبية ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، ط1 ، 1994م ، ص333.